همجية «الرسالة التمدينية»

جيلبير أشقر
ترجمة: كميل داغر

تنشر مجلة الآداب أدناه ترجمةً للقسم الأول الأساسي من الفصل الرابع، عن العراق، المضاف إلى الطبعة الجديدة من كتاب جلبير أشقر، صدام الهمجيات، التي صدرتْ في الفترة الأخيرة بالإنكليزية، في العاصمة البريطانية، والولايات المتحدة، كما صدرتْ بالإيطالية في روما، وهي قيدَ الطبع في اليونان وإسبانيا... وننوّه إلى أنّنا اضطُرِرْنا إلى عدم إدراج الهوامش أيضاً.

في نيسان/ إبريل ٢٠٠٣، وعلى أثر سقوط بغداد، كتبتُ التشخيصَ التالي:

«إذ توسّع الولاياتُ المتحدةُ حضورَها، أكثرَ فأكثر، في العالم العربيّ، تزيد من تعريض قواتها للخطر. فالكراهيةُ التي تثيرها في مجملِ بلدانِ الشرق الأوسط، وعلى امتداد العالم الإسلامي، قد انفجرتْ في وجهها مرارًا؛ وليس الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ سوى تجلّي هذه الكراهية الأكثر مشهديةً والأشدّ دمويةً، حتى يومنا هذا. إنّ احتلال العراق سوف يؤدّي إلى مُفاقمة البُغْضاء المعمَّمة إلى الحدود القصوى، ويسرِّع اهتراءَ النظام الإقليمي الذي تَدْعمه واشنطن. لن يكون هناك سلامٌ أميركي، بل بالأحرى خطوةٌ إضافيةٌ في الانحدار نحو الهمجية، بحيث تغذّي الهمجيةُ

الرئيسةُ التي تمارسها واشنطن وحلفاؤها الهمجيةَ المضادةَ التي يُمارسها التعصُّبُ الديني. ».

فيما أكتب هذا الفصلَ الجديدَ في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥، تَمْثُل أمامي تأكيداتٌ كثيرةٌ ومؤسفةٌ لذلك التنبُّؤ المستوحَى من الأطروحات التي صيغتْ في الفصول السابقة، حتى لَيَصْعُبُ الاختيارُ من بيْنها [...] لذا سنكتفي هنا بإطلاق بعض التأمّلات في مسار الأمور المأساوي هذا، مقتصرين على ذلك الجزءِ من العالم الأشدِّ تأثُّرًا بعواقب ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١.

تنويعاتٌ للمتعة المنحرفة

لقد بات مشهدُ الهمجية، أو بالأحرى مشهدُ الهمجيتيْن، ويا للمأساة، حدثًا يوميًا في العراق. فمن جهةٍ، هنالك الهمجيةُ الصُّغرى، ولكن الفظيعة، لمتعصِّبي الإسلام السلفي بصيغته الوهّابية أو البعث «الصدّامي» شبهِ الفاشي، ولا سيما حين يَعْرضون قَطْعَ الرؤوس في أفلام، أو حين يصل الأمرُ ببعضهم إلى حدّ تفجير أنفسهم - أو إرسالِ أشخاصٍ واقعين تحت سطوتهم ليفجِّروا أنفسَهم - وذلك بهدف قتلِ أكبرِ عددٍ ممكن من العراقيين. وغالبًا ما يَقْتصر ذَنْبُ هولاء العراقيين، في نظرِ قَتَلتهم، على كونهم شيعةً، أو، أحيانًا، على وقوفهم في الصفّ من أجل الحصول على وظيفةِ شرطيّ أو جنديّ، بدافع البطالة والفقر اللذيْن فاقَمَهما الاحتلالُ، تمامًا مثلما يقف آخرون في الصفّ في بلدانٍ أخرى أمامَ مكاتب تشغيل عمّال مناجم الأعماق أو طلبًا للحصولِ على وظائفَ مماثلةٍ محفوفةٍ بمخاطرَ كبرى.

إنّ أبا مصعب الزرقاوي، الذي نصَّبَه بنُ لادن قائدًا لتنظيم القاعدة في العراق في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٤، قد بات أكثرَ من سيِّدِه تجسيدًا للتعصُّب الأشدّ إجرامًا: معادلاً لأسوإ القَتَلة بالجُمْلة الذين يُمْكن أن تتخيَّلهم سينما الرُّعب، إلى حدِّ أنّ البعضَ توصّلوا إلى الزعم بأنّه شخصيةٌ وهمية. وعلى كلّ حال، فمن المؤسف ألاّ تكون الفظاعاتُ التي ادّعى المسؤوليةَ عنها وهميةً، ومن المؤسف أيضًا ألاّ يكون المفجِّرون الانتحاريون ضدّ الشيعة وهميين هم أيضًا.

لقد بلغتْ أهوالُ التعصُّبِ أَوْجَها هنا. فإذا كانت ماتزال ثمةَ درجةٌ ما من الأخلاق الثأرية المنحرفة في التدمير الذاتي بهدف إلحاق أذًى كبيرٍ بخصمٍ جائرٍ وأعظم مقدرةً، حتى حين يكون الأذى عشوائيًا، فماذا عساها تكون التبريراتُ حين ينتحر أفرادٌ بهدف قتل أكبر عددٍ ممكنٍ من المدنيين الذين ينتمون إلى أقليةٍ طائفيةٍ في العالم الإسلامي كانت مضطهدةً في كل مكان عبر التاريخ، إلاّ في إيران حيث تشكّل الأغلبية؟ والحال أنّ المفجّرين الانتحاريين وموجِّهيهم لم يتعرّضوا قطّ من جانب تلك الأقلية الشيعية إلى أيّ اضطهاد؛ بل إنّ المسؤول عن أحدِ أشدِّ تلك الاعتداءات دمويّةً لم يكن عراقيًا، بل أردنيٌّ، على غرار الزرقاوي نفسِه. وكلُّ الدلائل تُظْهر أنّ سببَ سُعارهم الأبرز هو رؤيةُ الطائفة الشيعية وقد تحرَّرتْ أخيرًا من الاضطهاد الذي كانت تتعرَّض له.

إنّ «النشوةَ» التي عبَّر عنها Chen في رواية مالرو [**قدر الإنسان**] يمكن أن تُعتبر ذاتَ مشروعيةٍ مزدوجة. فقد أراد، من جهة، الثأرَ من تصفية الآلاف من رفاقه؛ وسعى، من جهة أخرى، إلى القيام بذلك عبر محاولة اغتيال الطاغية المسؤول بصورة رئيسية عن تلك المجزرة. ولقد كان يُمْكن أن يعادِلَ ذلك، على المستوى العراقي، عمليةٌ انتحاريةٌ لاغتيال صدّام حسين، حين كان لا يزال في السلطة، على يد عضو في إحدى الفئات الكثيرة من ضحاياه. لكنْ أيُّ «نشوة» يُمْكن أن يَشْعرَ بها مَنْ يفجِّرون أنفسَهم في العراق ليَقْتلوا عشوائيًا ضحايا البارحة، في حين أنّ هؤلاء الشيعةَ امتنعوا عن القيام بردٍّ دمويّ جماعيّ بعد سقوط الطغيان، أو امتنعوا عن العمل يدًا بيد مع قوات الغزو، على غرارِ ما فعل أسيادُ الحرب في «تحالُفِ الشمال» في أفغانستان؟

لقد بلغ التعصُّبُ القاتلُ أوجَه في العراق منذ احتلال القوات التي تقودها واشنطن لهذا البلد. فقد باتت المذابحُ الجماعية من التواتر في هذا الوطن المعذَّب، الذي لم تنفكّ مِحَنُهُ تتعاظمُ منذ استيلاء البعثيين على السلطة عامَ ١٩٦٨، بحيث تَعْتبرها وسائلُ الإعلام العالمية مجرّدَ «أخبارٍ أخرى»، وتتعاملُ معها على هذا الأساس، إلاّ حين يحدث، بين الفينة والفينة، أن يقتربَ عددُ ضحايا اعتداءٍ ما من المئة أو يتجاوز هذا الرقم.

هذه الهمجيةُ، التي تبقى أصغرَ بالمعنى الكمّي، تتغذّى حتمًا بمحنةِ الهمجية الأخرى ومشهديّتها، وهي همجيةٌ أكبر. وخلال كتابة الفصول السابقة من هذا الكتاب، لم يكن للهمجية الكبرى المنظَّمةِ انطلاقًا من واشنطن غيرُ اسم طوبوغرافي واحد، ذي رنينٍ رمزيٍّ، يعلَّقُ على قائمة «إنجازاتها» بعد ١١ أيلول/ سبتمبر: غوانتانامو! لكنْ مُذّاكَ أُضيفَ إلى ذلك الاسم اسمان رمزيان آخران: الفلّوجة، وبوجهٍ خاصٍّ أبو غريب. وتعبير «بوجه خاص» يحيل، هنا، فقط، على الفرادة النسبية لِما تمّ كشفُه، ولا يَسْتندُ بالتأكيد إلى عدد الضحايا.

فعلى غرار غزو العراق عامَ ١٩٩١، تختلف التقديراتُ كثيرًا جداً بخصوص عدد القتلى الذي تسبَّب به غزوُ عام ٢٠٠٣: من عشراتِ الآلاف أو أكثر، وفقًا لما تريد أن تعترفَ به المصادرُ الرسميةُ أو شبهُ الرسمية في الولايات المتحدة أو بريطانيا، إلى مئات الآلاف أو أكثر، بحسب الدراسة التي نشرتْها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣ المجلةُ الطبيةُ البريطانية **The Lancet** والحال أنّ الرقم الأدنى، الذي يسلِّم به المحتلّون، هو في ذاته ثمنٌ باهظٌ يَدْفعه شعبٌ، وإنْ يكن ذلك لأجل تخليصه من طاغية

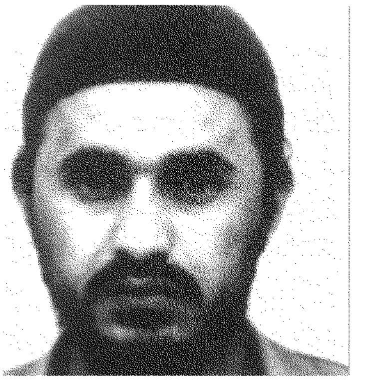

في العراق همجيّةٌ صغرى (الزرقاوي) تتغذّى بهمجيّة كبرى (الاحتلال الأميركي)

لقد كان تدميرُ مدينة الفلّوجة صورةً إضافيةً عن الوحشية التي تستطيع ارتكابَها القواتُ العسكريةُ الأميركيةُ خلال حملاتها الإمبراطورية. وهذه الوحشية تفاقمها إلى حدّ بعيد، وبصورة مفارقةٍ، دقّةُ ضرباتها «الجراحية،» حين لا تعودُ تستهدفُ الحدَّ من «الأضرار الجانبية» المباشرة، بل تصبّ قوّتَها الناريةَ مباشرةً على تجمُّعٍ مديني يَقْطنه مدنيون. ولقد كان [قصفُ] الفلّوجة، على مقياسِ مدينةٍ يَسْكنها حوالى ٣٠٠ ألف نسمة، ما يعادل ذلك القصفَ الذي قامت به طائرةُ أي ـ سي ـ ١٣٠ أميركيةٌ في أفغانستان، في أول تموز/ يوليو ٢٠٠٢، لأحدِ الأعراس، مستخدمةً «ذخائرَ عظيمةَ الدقة» أدّتْ إلى سقوط ٥٠ قتيلاً ومئة جريح بين الحضور. سوى أنّ الفارق بين الحادثتيْن هو أنّ ما وقع في أفغانستان «خطأ،» في حين أنّ مَنْ أَمَروا بالهجماتِ الدمويةِ ضدّ الفلّوجة قد كانوا على وعيٍ تامٍّ بما يَفْعلونه

ومن هجوم إلى آخر في مناطق السُّنّة العرب في العراق، تَسْحق القواتُ المسلحةُ الأميركيةُ السكّانَ المدنيين بمَحْدلتها، في حين يكتفي كثيرٌ من العناصر [العراقية] المسلّحة التي تقاتلها تلك القواتُ بالانتقال إلى نقاطٍ أخرى من المنطقة عينِها. وقد لاحَظ السناتور جون ماكاين ذلك الأمرَ أثناء استجوابه قائدَ «القوة المتعددة الجنسية» في العراق، الجنرال جورج كايْسي، خلال جلسة استماع لـ «لجنة القوات المسلّحة» في مجلس الشيوخ الأميركي في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ إذْ سأل: «كم من المرات، يا جنرال كايْسي، سوف نَقرأ عن هجومٍ آخر في الفلّوجة، والموصل، والرمادي، والقائم، حيث نَدْخل، ونسيطر، ثم نمضي، ليعودَ الأشرارُ من جديد؟»

الواقع أنّ وحشيةَ الهجمات بالذات، إذا لم نقلْ وجود قوات الاحتلال في ذاته، تضيف إجمالاً إلى «المتمرّدين» متطوّعين جُددًا يَفُوقون عددَ المقاتلين الذين تَمْحُوهم. وقد اعترف بذلك الجنرال كايسي نفسُه حين أعلن، خلال الجلسة عينِها، أنّ وجودَ «قوات التحالف بوصفها قوةَ احتلال» كان «أحدَ العناصر التي [تُذْكي] التمرّدَ.» وليس ثمةَ ما هو جديدٌ حقاً على هذا الصعيد. فملاحظةُ كايْسي هي مِنْ عُمْرِ عصرِ نزعِ الاستعمار، الذي حَوّل السياساتِ الكولونياليةَ أثناء القرنِ التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ـ وهي «آخرُ شكل من أشكال الهمجيّة» بوصف أناتول فرانس ـ إلى أمرٍ لا يُمْكن احتمالُه. ومنذ ذلك الوقت يَرْفض سكّانُ البلدان المحتلة إلقاءَ سلاحهم قبل التخلّص من محتلّيهم

في المقابل، كان لأبو غريب تأثيرُ الصدمة الكهربائية في قسمٍ هامٍّ من الرأي العامّ الأميركي. فمن خلال إظهار الوسائلِ [التعذيبية] التي كان الناسُ يظنّون أنّها حكرٌ على جيوشِ أنظمةٍ همجيةٍ في طبيعتها، كانت أخبارُ أبو غريب من أقوى التجلّيات على الارتداد الأميركي المعاصر إلى الهمجية المطلقة. فمنذ أن انفجرتْ على الصفحات الأولى من الجرائد، في نيسان/ إبريل ٢٠٠٤، فضيحةُ جلسات التعذيب التي التُقطتْ لها صورٌ فوتوغرافيةٌ وأفلامٌ في سجن أبو غريب العسكري في العراق، ظَهَرتْ إلى العلن أمثلةٌ أخرى على السلوك الهمجي لأعضاء في القوات المسلّحة الأميركية، مؤكّدةً أنّ الانحلال الأخلاقي الذي شَهِدتْ عليه الفضيحةُ المذكورةُ ليس ظاهرةً معزولةً تمّ التخلُّص منها بمجرّدِ «اكتشافها.»

وفضلاً عن ذلك، فإنّ الصورَ التي أُعلِنتْ ودارت على مرأى العالم ليست إلاّ جزءًا فحسب من الصور في أبو غريب فوزارة الدفاع الأميركية تَمْلك صورًا أخرى لا تقلّ صدمًا وإثارةً للاشمئزاز، إنْ لم تَفُقها في ذلك، وهي تَرْفض كشفَها خشيةَ أن تتعرّض سمعتُها لمزيدٍ من الأذى. لكنّ صورًا كهذه لا تعطي، في كلّ الأحوال، سوى نكهةٍ ملطَّفةٍ لفظاعةٍ لم تُنقلْ منها سوى لحظاتٍ خاطفة. ولقياس درجة الانحراف في أعمال التعذيب الممارَسة، تنبغي قراءةُ شَهاداتِ الضحايا في إطار التحقيق الذي أجرتْه السلطاتُ العسكريةُ في بداية الفضيحة، قبل أن تَنْفجر على شاشات التلفزة. فتلك الشهاداتُ هي الأقوى على الهمجية في الممارسة، ولقد نشرت **الواشنطن بوست** بعضًا من مَحاضرها على موقعها على الإنترنت.

أظهرتْ تحقيقاتٌ عديدةٌ قام بها صحفيون أميركيون أنّ أعمال التعذيب في أبو غريب تندرج في منطق منهجي يَرْفض الاتفاقاتِ الدوليةَ ويَسْلب المعتقلين إنسانيَّتهم. ففي سجلّ المصطلحات الجديدة، المُدْرجة تحت تعبير untermenchen (أدنى من مستوى البشر)، ومباشرةً تحت تعبير unlawful combatants (المقاتلين غير الشرعيين) في غوانتانامو، يجب أن نضيفَ التسميةَ الرسميةَ التي تستخدمها القواتُ المسلّحةُ الأميركيةُ للإشارة إلى موقوفيها في أفغانستان كما في العراق: «persons under control» (أشخاص تحت السيطرة) أو PUCs ـ الملفوظة «pucks» (والذين يُضْرَبون كما تُضْرَبُ أقراصُ الهوكي على الجليد!). وقد أرْستْ إدارةُ بوش، وهي أكثرُ الإدارات شؤمًا وشرّاً في تاريخ الولايات المتحدة، المنطقَ المنافيَ لحقوق الإنسان، كما أرْستْ «سلسلةَ القيادة» التي تدير الشناعات بعد الأسابيع التي أعقبتْ ١١ أيلول ٢٠٠١. وحده كشفُ أعمال التعذيب، عبر تسريبات الصور وأفلام الڤيديو إلى وسائل الإعلام، هو الذي لم يكن واردًا في البرنامج الأصلي!

هذا ولقد توصّل إلى الخلاصاتِ عينِها التقريرُ الذي نشرتْه في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ «المنظمةُ الأميركيةُ لمراقبة حقوق الإنسان» حول تعذيب الموقوفين العراقيين في قاعدة ميركوري للعمليات، شرقيَّ الفلّوجة. فقد كَشفتْ هذه الوثيقةُ حقائقَ جديدةً تضاف إلى ملفّ همجية قوات الاحتلال، إذ جاءَ فيها:

«يمكن عَزْوُ التجاوزات المزعومةِ في هذا التقرير إلى قرار إدارة بوش تجاهُلَ اتفاقيات جنيف في النزاع المسلّح في أفغانستان. ففي ٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٢، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش أنّ اتفاقات جنيف بخصوص معاملة الأسرى لا تنطبق إطلاقًا على أعضاءِ القاعدة أو جنودِ الطالبان لأنّهم لا يُعتبرون أعضاءً في القوات المسلّحة. وأصرّ على أنّ الموقوفين سيعامَلون، مع ذلك، «بصورة إنسانية.» وقد أَخبر وزيرُ الدفاع دونالد رامسفيلد الصحفيين ذلك اليوم: «الحقيقة أنّ مجموعةَ الوقائع الموجودة اليوم مع القاعدة والطالبان لم تكن بالضرورة مجموعةَ الوقائع التي أُخذتْ في الاعتبار حين صُمِّمتِ اتفاقياتُ جنيف.»

إنّ البياناتِ المقدَّمةَ في هذا التقرير دليلٌ إضافي على أنّه كان لقرار إدارة بوش هذا تأثيرٌ عميقٌ في معاملة الأشخاص الموقوفين في العمليات العسكرية في العراق كما في «الحرب الكونية ضدّ الإرهاب.» باختصار، سوف يؤدّي رفضُ تطبيق اتفاقيات جنيف في خليج غوانتانامو وفي أفغانستان إلى تقويض الالتزام القديم من جانب القوات المسلّحة الأميركية بالقانون الفدرالي وبقوانين النزاعات المسلحة في ما يخصّ المعاملةَ المناسبةَ للأسرى.

كما جاء في التقرير نفسه ما يلي: «... ثمة أدلّةٌ متزايدةٌ على أنّ قياديين أميركيين مدنيين وعسكريين رفيعين اتّخذوا قراراتٍ وأَمْلَوْا سياساتٍ سَهّلت انتهاكاتٍ خطيرةً وواسعةً للقانون وتوحي الظروفُ إيحاءً شديدًا بأنّهم كانوا يَعْرفون، أو كان عليهم أن يَعْرفوا، أنّ انتهاكاتٍ كهذه تمّت نتيجةً لقراراتهم وسياساتهم تلك. وهناك أيضًا معلوماتٌ متزايدةٌ تشير إلى أنّهم، حين وُوجِهوا بالأدلّةِ على حصولِ تجاوزاتٍ بالفعل، امتنعوا عن العمل لوقفها.»

إلا أنّ مسؤوليةَ إدارة بوش عن الفظاعات التي اقترفتْها القواتُ المسلّحةُ الأميركية في أفغانستان والعراق مسألةٌ محسومة: وحدَهم مؤيِّدو الإدارة الأميركية تأييدًا مُطْلقًا هم الذين يُمْكنهم حتى اللحظة أن يَعْزوا تلك الفظاعات إلى بعض «الأخطاء المعزولة.» بيْد أنّ المشكلة أخطرُ بكثير: ذلك أنّ الأعمال الهمجية المقترفة في البلديْن المغزوَّيْن بعد ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ تَكْشف ارتدادًا أعمَّ يطاولُ قسمًا هامّاً من المجتمع الأميركي، وتشكِّل إدارةُ بوش بالذات التعبيرَ الأوضحَ عنه.

إنّه الارتدادُ الذي شدّدتْ عليه الكاتبةُ الأميركيةُ سوزان سونتاغ في تأمُّلاتها المدهشة لجذور الهمجية التي انكشفتْ في العراق. والحال أنّ أحدًا لم يعلِّق بصورةٍ أَنْفَذَ ممّا فعلتْهُ سونتاغ على أعمال التعذيب في أبو غريب، وذلك في أحد مقالاتها الأخيرة، المنشور في أيار/ مايو ٢٠٠٤، قبل وفاتها بسبعة أشهر. وهو تعليق جديرٌ بأن نستَشْهد بمقاطعَ طويلةٍ منه:

«ما الذي يَجْعل بعضَ الأعمال تمثيلاً [لشيْءٍ أعمّ]، خلافًا لأعمالٍ أخرى؟ ليست المسألةُ ما إذا كان التعذيبُ مورس على يد أفراد (لا «على يد الجميع» بكلمات أخرى)، بل ما إذا كان منهجيّاً، مُجازًا، مُتَسامَحًا حيالَه؛ فكلُّ الأفعال صادرةٌ عن أفراد. وليست المسألةُ أن نَعْرفَ ما إذا كانت أغلبيةٌ أو أقليةٌ من الأميركيين تمارس أفعالاً من ذلك النوع، بل ما إذا كانت طبيعةُ سياسات هذه الإدارة والمراتب التي يتمّ تكليفُها بوضعها موضعَ التنفيذ تَجْعل هذه الأفعالَ مرجَّحَةَ الحدوث.

«إذا نظرنا إلى الصور الفوتوغرافية من هذه الزاوية، نجد أنّها نَحْنُ. بتعبير آخر، إنّها تعبِّر عن الفساد الأساسي لأيّ احتلالٍ أجنبي، فضلاً عن السياسات المميِّزة لإدارةِ بوش...

«... إنّ فظاعة ما تُظْهره الصورُ لا يُمْكن أن تنفصلَ عن فظاعة التقاطها ـ فيما المرتكبون يتوضّعون، ويبتهجون، فوق أَسْراهم العاجزين. لقد سَبَقَ للجنود الألمان خلال الحرب العالمية الثانية أن التقطوا صورًا للفظاعات التي كانوا يقترفونها في بولندا وروسيا، ولكنْ نادرةٌ جداً هي الصورُ التي كان الجلاّدون يقفون فيها وسطَ ضحاياهم... وإذا كان هناك ما يُمْكن مقارنتُه بما تُظْهره الصورُ [في أبو غريب]، فلعلّها أن تكون بعضَ صور

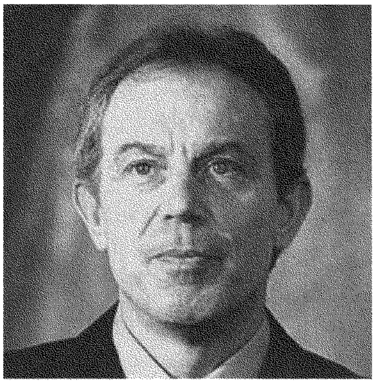

توني بلير هو الذي عبَّر، وبأكثر ممّا عبَّر بوش، عن المذهب النيوإمبريالي.

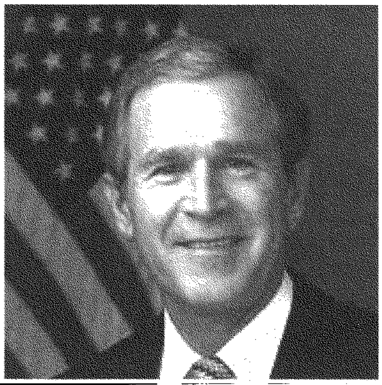

ضحايا اللَّنْش[1] من السُّود، والتي التُقِطتْ بين ثمانينيات القرن التاسع عشر وثلاثينيات القرن العشرين، وهي تُظْهر أميركيين يبتسمون تحت جسمٍ عارٍ ومشوَّهٍ لرجلٍ أسود أو لامرأةٍ سوداء، مشنوقٍ أو مشنوقةٍ على شجرةٍ وراءهم ..

«حين تتأمّلون هذه الصور، تتساءلون: كيف يُمْكن أحدًا أن يبتسمَ إزاءَ آلام كائنٍ بشريٍّ آخر وإزاءَ مهانته؟ كيف يُمْكن إطلاقُ كلابِ حراسة على الأعضاء التناسلية لأسرى عراةٍ ومنكمشين، وعلى سيقانهم؟ كيف يُمْكن إجبارُ أسرى مقيَّدين، ورؤوسُهم مغطّاة، على الاستمناء أو تصنُّع امتصاص أحدهم أداةَ الآخر التناسليةَ؟ وإنّكم لَتشعرون بالسذاجة إذ تطْرحون هذه الأسئلة، لأنّ الجواب هو بالطبع أنّ ثمة أناسًا يقترفون ذلك حقاً ضدّ أناسٍ آخرين. إنّ الاغتصاب والألم اللذيْن يتمّ تعريضُ الأجزاء التناسليةِ لهما هما بين أشكال التعذيب الأكثر شيوعًا وهذا لا يَنْطبق فقط على معسكرات الاعتقال النازية، وعلى أبو غريب حين كان هذا السجنُ بإدارة صدّام حسين، بل إنّ الأميركيين، هم أيضًا، فعلوا ذلك ويفعلونه حين يقال لهم، أو يجري إشعارُهم، بأنّ مَنْ يتسلّطون سلطةً مُطْلقةً عليهم يستحقّون الإذلالَ والتعذيبَ. وإنّهم ليفعلون ذلك حين يُحْمَلون على الإيمان بأنّ الناس الذين يعذِّبونهم هُمْ مِنْ سلالةٍ أو دينٍ أدنى. ذلك أنّ معنى هذه الصور ليس فقط أنّ تلك الأعمال قد مورستْ فعلاً، بل إنّ مرتكبيها كما يبدو لم يكونوا يَشْعرون قطّ أنّ ثمة ما يَعيبُ في ما تُظْهره تلك الصورُ.

«وثمة ما هو أشدُّ إثارةً للغضب أيضًا، لأنّ الصور كانت معدَّةً للنشر ولأن يراها الكثيرُ من الأشخاص: إذن فقد كان الأمرُ مسلّيًا. وفكرةُ هذه التسلية تشكّل، للأسف، وبصورةٍ متزايدةٍ ـ خلافًا لما يقوله الرئيس بوش للعالم ـ جزءًا من «طبيعة أميركا الحقيقية» و«قلبِ أميركا الحقيقي.» إنّه ليصعبُ قياسُ القبول المتنامي للوحشية في الحياة الأميركية، لكنّها تنجلي في كل مكان... لقد باتت أميركا بلدًا تُعتبر فيه الاستيهاماتُ (الفنتازيّة) وممارسةُ العنف لَهْوًا جيِّدًا وتسليةً.»

بعد أن تكشّفتْ فضيحةُ أبوغريب على الملإ، جاء تعليقُ مانشيتاتِ الصحافة في العراق، وفي العالم العربي، وفي مجمل العالم الإسلامي، بالإجماع تقريبًا، على الشكل التالي: «إنّ حريّتهم وديموقراطيتَهم تساويان التعذيبَ والپورنوغرافيا.» كان ذلك بعد عامٍ على سقوط بغداد، الذي صاحبه نهبُ المدينةِ وتراثِ البلد الثّقافي على مرأى قوات الاحتلال الأميركية ـ وهو نهبٌ لا مثيلَ له منذ ذلك النَّهبِ الذي ارتكبتْه جحافلُ هولاكو خان المغوليةُ في العام ١٢٥٨. غير أنّ جحافلَ هولاكو، خلافًا لقوات جورج دبليو بوش، لم تَزْعم إطلاقًا أنّها تجسِّد الـ حضارةَ (بألـ التعريف)، بل كانت تَنْتمي في حقيقة الأمر إلى مجتمعٍ أكثرَ فظاظةً بكثيرٍ من ذاك الذي كانت تجتاح أرضَه. فقد كان سكّانُ الخلافة العباسية، التي شَهِدَتِ الحضارةُ العربيةُ ـ الإسلاميةُ في ظلّها عصرَها الذهبيَّ في المشرق قبل بدء الانحطاط الذي لم تتخلّص منه إلى الآن، يعتبرون المغولَ هَمَجًا.

إنّ جحافلَ جورج بوش ـ أو قياداتِها السياسيةَ والعسكريةَ على الأقلّ ـ تتزيّا بكلّ الأزياء المادية للحضارة الغربية الحديثة، وإنْ لم يُلْهمها تراثُ تلك الحضارة الأخلاقيُّ والروحيُّ. فـ «المنطقة الخضراء» التي تَحْبس سلطاتُ الاحتلال نفسَها فيها [داخل بغداد] ـ أو «سلطةُ التحالف المؤقتة» سابقًا ـ صُمِّمَتْ على صورة تلك «الجماعات المسوَّرَة» («gated communities») الواردِ ذكرُها في الفصل السابق. وليس علينا سوى أن نقرأَ وصفَ مراسلِ **الواشنطن پوست** لها لكي نقتنع بذلك:

«إنّ الحياة داخلَ «المنطقة الخضراء» ذاتِ الحماية القصوى ـ ويسمّيها بعضُ مستخدَمي «سلطة التحالف المؤقتة،» مازحين، «المدينةَ الزُّمرديةَ» ـ لا تُشْبه الحياةَ في باقي أنحاء بغداد إلاّ قليلاً. فالكهرباءُ متوفّرةٌ باستمرار، والباصاتُ البرّاقةُ تَنْقل

١ ـ اللَّنْش (إزاء lynching): تعْليقُ المرء (من شجرةٍ ونحوها) من غيرِ محاكمةٍ قانونية، على يدِ الناس أو الرعاع، إلى أن يموت (المترجم)

الركّابَ بسرعةٍ فائقة، والمقاهي في الهواء الطّلْق تُفتح حتى ساعةٍ متأخّرةٍ من الليل. وليس ثمة اهتمامٌ كبيرٌ بالالتزام بالتقاليد الإسلامية: فالبيرة تُصَبُّ بغزارةٍ في المطاعم، والنساءُ يتجوّلْن بالشورت، والتشيزبرغر بالبايكون [لحم الخنزير المقدّد] على قائمة طعام الغذاء الذي تتناوله سلطةُ التحالف المؤقّتة. «إنّه أشبه بكوكبٍ آخر»؛ هذا ما يقوله أميركيٌّ من أصلٍ عراقي ذو رتبةٍ عاليةٍ في سلطة التحالف، يعيش في «المنطقة الخضراء» ولكنّه يخاطر بانتظام بمغادرتها لرؤية أقاربه. «إنّها مفصولةٌ عن العراق الحقيقي.»

إنّها لمفارقةٌ خارقةٌ، بعد نهبِ بغدادَ الجديد، أن يتوصّلَ سكّانُ العراق المحتلّ، وسكّانُ العالم الإسلامي بشكل عامّ، إلى اعتبار القوات التي تتباهى بلادُها بأنّها تمثِّل «الحضارةَ» وبأنّها تَنْقل هذه الحضارةَ إلى مسلمين (تَعُدُّهم همجيين)، تجسيدًا لشكلٍ حديثٍ ومنحرفٍ من الهمجية. إنّ عصر «الإمبريالية الجديدة،» الذي كان أنصارُه يتخيّلون أنّه لا يقلّ «مَجْدًا» عن عصرِ إمبريالية القرن التاسع عشر، قد بدأ بصورةٍ هي من السوءِ بمكانٍ بحيث نَأْمل أملاً كبيرًا في أن يكون أقصرَ بكثيرٍ من سابقه.

الثياب الجديدة لـ «الرسالة التمدينية»

كان توني بلير، الوزيرُ الأولُ العمّالي البريطاني، هو الذي عَبَّر، وبأكثر ممّا عبَّر جورج بوش وكاتبو خُطبه، وبالصورة الأكثر فجاجةً، عن المذهب النيوإمبريالي الذي بات الخطابَ الرسميَّ لتحالفه الحماسي مع الإدارةِ الأكثرِ رجعيةً في تاريخ الولايات المتحدة أو الغرب المعاصر. كان ذلك في خطابٍ ألقاه بلير في ٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، بعد مرور ثلاثة أسابيع على اعتداءات ١١ أيلول/ سبتمبر، أمام مؤتمر حزبه السنوي المنعقد في برايْتن وهو خطابٌ كَتَبَه بنفسه، «خلافًا للعادة،» وفقًا لصحيفة **الغارديان**.

«أظن، إذنْ، أنّها معركةٌ لأجل الحرية. وأريدُ أن أجعلَ منها معركةً من أجل العدالة أيضًا. العدالة ليس فقط لمعاقبة الجناة، بل أيضًا لنقلِ قيمِ الديمقراطية والحرية هذه إلى العالم أجمع...

«إنّ المتضوِّرين جوعًا، والبؤساءَ، والمحرومين، والجهلةَ، أولئك الذين يعيشون في الحاجة والبؤس، من صحارى أفريقيا الشمالية حتى مدن الصفيح في غزة وسلاسلِ جبال أفغانستان... هؤلاء أيضًا هم قضيتُنا.

«إنّها لحظةٌ يجب استتناحُها. لقد تمّ هزُّ المشكال، والقِطَعُ تتحرك، وبعد قليل، سوف تستقرّ من جديد. [لكنْ] قبل أن يحصل ذلك، لنُعِدْ تنظيمَ هذا العالم من حولنا.»

«إنّه خطابٌ مسيحانيّ.» هكذا علّق بإعجابٍ نيال فرغوسن، المتملِّقُ الأكاديميُّ البريطاني الرئيسي لـ «الإمبريالية الجديدة،» كما يسمِّيها هو بالذات، مُوضِحًا على الفور أنّ الولايات المتحدة [...] هي البلدُ الوحيدُ القادرُ على لعب هذا الدور في عالم اليوم. وأضاف هذا المؤرِّخ أنّه «يَصْعب التفكيرُ في رئيسٍ للوزراء منذ غلادستون مستعدٍّ إلى هذا الحدّ لأن يجعل ممّا يُخيَّل إلى السامع، وبصورةٍ لافتة، وكأنّه محبّةٌ صِرفةٌ للغير، قاعدةً لسياسته الخارجية... وإذا فكّرنا مليّاً، فسنرى أنّ لذلك أكثرَ من شبهٍ عابرٍ بمشروع الفيكتوريين القاضي بنقلِ «حضارتهم» إلى العالم.»

كانت **الغارديان** قد التقطت الشَّبَهَ بين خطابيْ بلير وغلادستون. ولكنّ مَنْ أدْلى بالخطاب الأكثر تماثلاً مع خطابيْ بلير وبوش هو الوزير جوزف تشامبرلاين. ولقد استقال تشامبرلاين من حكومة غلادستون عامَ ١٨٨٦، في دلالة على مشاعره الإمبريالية. فقد كان إيديولوجيَّ «الإمبريالية» الرئيسيَّ في الحقبة الصناعية في نهاية القرن التاسع عشر، ولا سيّما حين تولّى وزارةَ المستعمَرات بين عاميْ ١٨٩٥ و١٩٠٣. ففي خطاب مشهور حول التصوّر الجديد للإمبراطورية، ألقاه عامَ ١٨٩٧، أعلن التالي:

«لقد بلغْنا الآن الطورَ الثالثَ من تاريخنا، والتصورَ الدقيقَ لإمبراطوريتنا... ولقد أخلى حسُّ الامتلاكِ المكانَ لشعورٍ مختلف، هو حسُّ الواجب. فنحن نحسّ الآن أنّ حُكْمَنا لتلك الأقاليم لا يُمْكن تبريرُه إلا إذا استطعْنا أن نبيِّن أنّه يضيف إلى سعادة الناس وازدهارهم. وأنا أؤكّد أنّ حُكْمنا يقدِّم، بل وقدَّمَ فعلاً، الأمنَ والسلامَ والازدهارَ النسبي إلى بلدانٍ لم تَعْرف تلك النِّعَمَ من قبل.

«وإذ نتنكّب هذا العملَ الحضاري، فإنّنا نُنْجزُ ما أظنُّ أنّه رسالتُنا القومية. وإنّنا لنجدُ إمكانيةً لممارسة هذه القدرات والصفات التي جعلتْ منّا عِرْقًا حاكمًا عظيمًا.. لا شكّ في أنّه حين تمت تلك الفتوحاتُ في البداية، سال الدمُ، ووقعتْ خسائرُ في الأرواح بين السكّان الأصليين، وخسائرُ أثمنُ أيضًا في أرواح مَنْ تمّ إرسالُهم لكي يَفْرضوا على تلك البلدان نوعًا من النظامَ المنضبط. ولكنْ يَنْبغي أن نتذكر أنّ ذلك هو شرطُ **الرسالة** التي علينا الاضطلاعُ بها..

«... لا يمكنكم أن تَصْنعوا العُجّةَ من دون أن تَكْسروا بَيْضًا. ولا يُمْكنكم القضاءُ على ممارسات الهمجية والعبودية والخرافة، التي عاثت فسادًا في أفريقيا طوالَ قرون، من دون استخدام القوة. ولكنْ إذا وازنْتُم، بنزاهةٍ، بين ما تَرْبحه البشريةُ وبين الثمنِ الذي يَنْبغي أن نَدْفعَه لقاءَ ذلك، فإنّي أظنّ أنّكم سوف تبتهجون بنتيجةِ حملاتٍ كتلك التي خِيضتْ في الفترة الأخيرة.»

بعد أكثر من قرن، يمُكننا أن نَسْمعَ الحججَ نفسَها، والكلماتِ نفسَها تقريبًا (رغم بعض التأثيرات الحديثة للرقابة الذاتية)،

لقد توصّل العراقُ والعالم الإسلامي إلى اعتبار القوات التي تتباهى بأنّها تمثّل «الحضارة» تجسيدًا لشكل حديث ومنحرف من الهمجيّة.

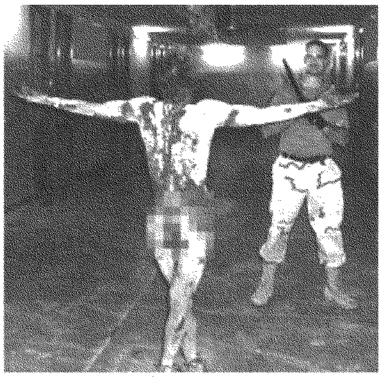

على لسان أبطال الحملات الإمبراطورية الجديدة. ويبدو أنّ مزورَ الزمن قد محا قليلاً العارَ والهوانَ اللذيْن كانا يصيبان ذلك النوعَ من الادّعاءات في الحقبة التي تلَتْ نَزْعَ الاستعمار. بل كان المرءُ سيظنّ، في الواقع، أنّ الخطابَ الإمبريالي من ذلك النوع الخاصّ بنهاية القرن التاسع عشر قد اضمحلّ إلى الأبد. فالحالُ أنّه قد كان الخطابَ الذي قاد ليوبولد الثاني، ملكَ البلجيك، إلى أنْ يقولَ في العام ١٨٧٦، قبل أن يَهْلِك حوالى عشرة ملايين كونغولي بعد سنوات قليلة على مَذْبح مصالحه الشخصية، في أحدِ المشاهدِ الأقسى في تاريخِ الهمجية الكولونيالية ـ في قلب الظلام:

«أن نَفْتحَ أمامَ الحضارة الجزءَ الوحيدَ من الكُرة الذي لم تَدْخلْه إلى الآن، وأن نخترقَ الظلماتِ التي تكتنفُ شعوبًا بكاملها: إنّ ذلك، إنْ كان لي أن أتجرّأ على القول، لَهُوَ حملةٌ [صليبيةٌ] جديرةٌ بقرنِ التقدُّم هذا. إنّها قضيةُ رفع رايةِ الحضارةِ في أرضِ أفريقيا الوسطى، والنضالِ ضدّ تجارة العبيد.»

ومع ذلك، فهوذا الخطابُ عينُه يَظْهر مجدّدًا بمناسبة الحروب الإمبراطورية الجديدة التي يَخُوضها الثنائيُّ بوش ـ بلير، بطريقةٍ كان سيقدِّرها كثيرًا المدافعون عن «القَدَرِ الجليّ» لـ «العراق الأنغلو ـ سكسوني» في القرن التاسع عشر.(١) فلنعترفْ بأنّ الزمن قد تغيّر إلى حدٍّ أنّ ذلك الخطاب لم يعدْ يمكن أن يكون الحجّةَ الرئيسيةَ، كي لا نقولَ الذريعةَ الرئيسيةَ، المستخدَمَةَ لتبرير غزو العراق. ففي غياب إبادةٍ جماعيةٍ جارية، ما كان الرأيان العامّان الأميركيُّ والبريطانيُّ سيوافقان على أن ينخرطَ جيشا بلديْهما بكثافةٍ في حربٍ كبيرةٍ الهدفُ الوحيدُ منها إطاحةُ طاغيةٍ وإرساءُ نظامٍ ديموقراطي.

يُمْكن أن نضيفَ أيضًا أنّ حجّةَ «الرسالة التمدينية،» حتى في القرن التاسع عشر، لم تكن يومًا هي التي حَرّكَتْ الحُكّامَ حقًّا أو أقنعتْ شعوبَهم. فهي لم تكن تُستَخدمُ إلا كوسيلةٍ منافقةٍ لإراحة ضمائرهم فيما هم يقومون بحملات استعمارية تُمْليها في الواقع المصالحُ الاقتصاديةُ [...]. لكنّ هذه الحجّة لم تعدْ تستطيع أن تعبِّئَ الناسَ أيضًا؛ ذلك أنّ تطوُّرَ الوعي وتقدُّمَ «الحضارة» قادا الشعوبَ إلى الامتناع عن الميْل مجدّدًا إلى خوضِ حروبٍ استعمارية، وإلى رؤيةِ جنودها يَقْتلون ويُقْتلون، خدمةً لمصالح اقتصاديةٍ صِرف.

هذا هو السبب في أنّ الحجّةَ الأساسية، التي استُحضِرتْ منذ ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١، هي حجّةُ الإرهاب. ذلك أنّ «الحربَ ضد الإرهاب» هي العنوانُ الشاملُ الذي خيضتْ تحته حربا أفغانستان والعراق. وقد كانت حجّةً يُمْكن تصديقُها بالنسبة إلى التدخّل في أفغانستان، بمقدار ما كانت شبكةُ القاعدة منغرسةً هناك [...]. لكنّها كانت حجّةً كاذبةً تمامًا في حالة العراق، على ما واصلت الحركةُ العالميةُ المناهضةُ للحرب تأكيدَه قبل الحرب، وبلغ أوْجَه في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠٠٣ وسطَ تعبئة عالمية غير مسبوقة. وسرعان ما ثَبَتَتْ صحّةُ مواقف تلك الحركةِ بعد احتلال العراق.

إنّ ذريعةَ الإرهاب وخرافةَ «أسلحة الدمار الشامل» المخبّأةِ في العراق تمكّنتا من إقناع غالبية الرأي العام الأميركي ـ الذي صدمه ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ ومناخُ الخوف الذي غَذّته عَمْدًا إدارةُ بوش بتكرار حالات الإنذار القصوى «الصفراء» و«البرتقالية» ـ بمزايا غزو العراق لأجل إطاحة صدّام حسين وإزالةِ تلك الأسلحة الوهمية. لكنّهما لم تكونا كافيتيْن لتبرير **الاحتلال المديد** للبلد، وهو احتلالٌ كان في قلب هذا المشروع طبعًا منذ البداية. فلقد شرَحَ معلّقون لا يُحصى عددُهم، ومن بينهم كاتبُ هذه السطور، أنّ هدفَ جورج دبليو بوش و«مشروع من أجل قرن أميركي جديد» ـ وهو مجموعةُ الضغط الرئيسية لاجتياح العراق، ومنها انبثَقَ العديدُ من أعضاء إدارة بوش ومعاونيها ـ كان أولاً وقبلَ كلّ شيء هدفًا استراتيجيًا، بالمعنى الواسع للكلمة.

١- Manifest Destiny. نظريةٌ تقول بأنّ قَدَر العِرقِ الأبيض (الأنغلوسكسوني)، هو التمدُّدُ عبر العالم لتَحْضيره (المترجم)

إنّ الرابطَ بين سيطرةِ الولايات المتحدة على العراق، والهدفِ الآيلِ إلى «قرنٍ أميركي» جديد، يعود إلى الأهمية، الاقتصادية والعسكرية في آنٍ معًا، للتحكّم بنفط الخليج العربي ـ الفارسي فهذا النفط يمثّل ثلثَي الاحتياطي العالمي لمصدر الطاقة هذا، الذي يُتوقَّعُ نضوبُه خلال القرن الحادي والعشرين، وهو ما يزيد إلى حدٍّ بعيدٍ من قيمة النفط الاستراتيجية وثمنه. فبالوصاية المباشرة التي تمارسها الولاياتُ المتحدةُ على المملكة السعودية وإمارتَي الكويت وقطر، حيث هي موجودةٌ عسكريًّا، باتت الولاياتُ المتّحدةُ تتحكّم بثلث الاحتياطي العالمي المثبَّت proven reserves من النفط. فإذا أضيف العراقُ، فستصل الحصةُ الواقعةُ تحت سيطرتها المباشرة إلى ٤٣٪ ـ والأمرُ هنا لا يتعلّق إلا بالاحتياطي المثبَّت؛ ذلك أنّ حصّة تلك البلدان، وحصةَ العراق بوجه خاص، من الاحتياطي المرجّح probable reserves، هي حصةٌ أكبر.

إنّ الرهانَ الاستراتيجي الأهمّ، هو إذن، السيطرةُ على العراق إلى مدًى بعيد، ولا شيء أقلّ من ذلك. ومن ثم كان على واشنطن أن تقدّم منذ البداية ذريعةً تُكْمل بها حكايتَها الملفّقة عن الإرهاب، بهدفِ تبرير حضورٍ طويلِ الأمد في ذلك البلد ولقد كانت حجّةُ «الدمقرطة» هي أفضلَ خيارٍ واضح. ففي ٢٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٣، أيْ قبل أقلّ من شهر على اجتياح العراق، ألقى جورج دبليو بوش خطابًا عَرَضَ فيه برنامجَه للعراق والشرقِ الأوسط أمام «الأميركان إنتربرايز إنستيتيوت،» وهي مؤسسةٌ استشاريةٌ معروفةٌ بكونها مأوى «محافظين جُدد» تباهى الرئيسُ الأميركيُّ بأنّه «استعار» من بينهم عشرين شخصًا لإدارته. وبعد أن خَصَّصَ بوش القسمَ الأول من خطابه لـ «الحرب على الإرهاب» ولأسلحةِ الدمار الشامل، كما كانت تقضي الحاجةُ، أضاف هذه الملاحظاتِ المعبِّرةَ جداً

«إنّ إعادةَ إعمار العراق ستتطلّب التزامًا طويلَ الأمد من قِبل عدة أُمم، من بينها أُمّتُنا. سوف نبقى في العراق ما دام ذلك ضروريًا، ومن دون زيادةِ يوم إضافيّ واحد. لقد وَعَدتْ أميركا بهذا النوع من الالتزام سابقًا، وَوَفَتْ به، خلال السلام الذي تلا حربًا عالميةً. فبعد هزيمة الأعداء، لم نتركْ وراءنا جيوشَ احتلال، بل دساتير وبرلمانات. وأَرْسيْنا جوًّا من الأمن، تمكّن فيه قادةٌ محلّيون مسؤولون، يتمتّعون بروح الإصلاح، من أن يَبْنوا مؤسساتٍ للحرية قادرةً على الاستمرار. ولقد وَجَدَت الحريةُ مقرًّا دائمًا لها في مجتمعاتٍ أَنتجتْ ـ في حقبةٍ سابقةٍ ـ الفاشيةَ والنزعةَ العسكرية. كان هناك زمنٌ يقول فيه الكثيرون إنّ ثقافتَي اليابان وألمانيا عاجزتان عن تعزيز القيم الديموقراطية. حسنًا، لقد كانوا مُخْطئين. وثمة مَنْ يقولون الشيءَ نفسَه عن العراق اليوم، وهم أيضًا مخطئون.»

باختصار، لقد وَعَدَ بوش بألاّ تَبْقى أميركا في العراق إلا الوقتَ الضروريّ، مثلما فعلتْ بعد العام ١٩٤٥ في ألمانيا واليابان .. ولكنّ هذيْن بلدان لا تزال الولاياتُ المتحدةُ تقيم فيهما قواعدَ عسكريةً بعد ستين عامًا! ولقد تمت الإشارةُ باستمرار إلى مثال هاتيْن الدولتيْن المهزومتيْن الكُبْريَيْن في الحرب العالمية الثانية، وذلك خلال المرحلة التمهيدية لغزو العراق وفي المرحلة الأولى من احتلاله. بل إنّ مؤسسة راندْ ـ وهي إحدى المؤسسات الاستشارية الرئيسية في البنتاغون، والتي كان دونالد رامسفيلد قد ترأّسها خلال ولاية ريغان، وكانت كوندوليزا رايس عضوًا في مجلس إدارتها في العقد اللاحق ـ أصدرتْ كتابًا مخصَّصًا لتجارب الولايات المتحدة السابقة في مجال «بناء الدول» انطلاقًا من حالتَيْ ألمانيا واليابان.

روى نُووا فيلدمان، وهو أستاذُ قانونٍ في جامعة نيويورك، ويَعْمل «مستشارًا دستوريًا» لدى سلطات الاحتلال في العراق، نادرةً معبِّرةً في هذا الخصوص. كان ذلك في أيار/ مايو ٢٠٠٣، في الطائرة التي تُقلُّه إلى العراق مع عشرات من المستشارين الآخرين المتخصِّصين في ميادينَ متنوِّعة. قال:

« .. نظرتُ من حولي إلى زملائي الجدد المستيقظون منهم كانوا يقرأون بانتباه. ولكنّني، حين رأيتُ ما كانوا يقرأونه، اعترتْني القشعريرةُ... إذْ لم يبدُ أنّ بينهم شخصًا واحدًا يَشْعر بالحاجة إلى تجديدِ معرفته بالعراق أو منطقة الخليج. كانوا [كلّهم] يقرأون، من دون استثناء، كتبًا جديدةً عن احتلال أميركا لألمانيا واليابان، وإعادةِ بنائها لهما.»

إذن، اضطلعت الولاياتُ المتحدةُ بعملها في العراق، يُلْهمها إيمانٌ ثابتٌ بأنّها تعيد هناك ما سَبَقَ أنْ فعلتْه عامَ ١٩٤٥. فإذا وضعْنا جانبًا الطبيعةَ الغريبةَ في ذلك الوهم، فإنّ بإمكاننا ملاحظةَ فرقٍ كبيرٍ لم يكن يُمكن أن يَخْفى على أحد، أيًا كان متّقدًا حماسةً: ففي عام ١٩٤٥، كانت الولاياتُ المتحدة زمنَ روزفلت تساهم بصورة حاسمة في كتابة مسوّدة ميثاق الأمم المتحدة، الذي بات حَجَرَ الزاوية في القانون الدولي العامّ. ولكنْ في عام ٢٠٠٣، كانت الولاياتُ المتحدة **عينُها** تنتهك، بصحبة المملكة المتحدة، القانونَ الدولي وميثاقَ الأمم المتحدة، وبأكثرِ الأشكالِ صفاقةً

من هذه الزاوية في حدّ ذاتها، شَكّل غزوُ العراق مساهمةً كبرى في إحلال «شريعة الغاب» محلَّ «سيادة القانون» في العلاقات الدولية، تمامًا على عكسِ ما كان قد وَعَدَ به جورج بوش الأبُ في العام ١٩٩٠. ومن وجهة النظر هذه بالذات، يمثّل غزوُ العراق، وهو ذروةُ التفرُّد الهيْمنيّ (الذي حَلّلناه سابقًا)، خطوةً حاسمةً في ارتداد «مجتمع الأمم» [الولايات المتحدة] من «الحضارة» إلى «الهمجية.»

[...]

باريس